الكلام حول الأدلة
على أنه
لا إله إلا الله وَحْدَهُ

الإمام الشيخ
عبد الله سراج الدين
رحمه الله تعالى ورضي عنه

هذا البحث مقتبس من كتاب
(شهادة لا إله إلا الله
محمد رسول الله ﷺ)

من الصفحة ٨٦ حتى الصفحة ١٠١

للشيخ الإمام
عبد الله سراج الدين الحسيني

بناء على توجيهات
وَلَدِهِ
المهندس الشيخ
محمد محيي الدين سراج الدين

رحمهما الله تعالى ورضي عنهما

ويمكنك تحميل هذه
الأبحاث القيمة
وتحميل جميع
كتب الشيخ الإمام
من موقعه الرسمي والوحيد
WWW.SRAJALDEN.COM

قسم مؤلفات الإمام
- المؤلفات المكتوبة
وقبسات من المؤلفات

مدير الموقع :
الشيخ عبد الله محمد محيي الدين
سراج الدين

الكلام حول الأدلة على أنه لا إله إلاَّ الله وحده

اعلم أن ذَرّات العوالم: العلوية والسفلية، السماوية والأرضية، والنفسية كلها أدلة قاطعة على أنه: لا إله إلاَّ الله.

وإلى هذا يرشدنا الله تعالى بقوله: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السمٰوٰات وفي الأَرْض ﴾ وبقوله: ﴿ اللَّهُ نُوْرُ السمواتِ والأَرْضِ ﴾.

فكل شيءٍ في السموات والأرض دليل على وجود الله تعالى ووحدانيته، سواء في ذلك الأجرام الكبرى والذرات الصغرى.

قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُروا فِي مَلَكُوتِ السمواتِ والأَرْض وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾.

فالسماوات وما حوت، والأرض وما أقلَّت، والذَرَّة التي لا شيء أصغر منها ـ كل ذلك دليل على وجوده تعالى ووحدانيته، وإلى هذا يشير قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السموات وفي الأرض ﴾ أي: أدلة وجوده ووحدانيته هي: ظاهرة في السماوات والأرض، وكلها آثار صفاته، ومظاهر أسمائه، فيقر العاقل في كل شيء أنه تعالى: القدير العليم، الحكيم المدبر، الخالق البارىء، المصور إلى ما هنالك من صفاته تعالى، ولذا قال تعالى: ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَمٰوٰاتِ والأَرْض ﴾، أي: أنها كلها آياته الدالة عليه، ترونها عياناً، فلا تنكروا، ولا تعرضوا، قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَمٰوٰاتِ والأَرْض يَمُرُّوْنَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْها مُعْرِضُون ﴾، وقال تعالى: ﴿ سَنُرِيْهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِيْ أَنْفُسِهِم حَتَّى يَتَبَيَّن لَهُمْ أَنَّهُ الحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّه عَلى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيد ﴾.

ويرحم الله القائل:

فواعجباً كيف يعصى الإلـه أم كيف يجحده الجاحد
وفي كل تحريكة وتسكيـ ـنةٍ أبداً له شاهد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

فالله تعالى نَبَّهَ العقلاء وَلَفَتَ أفكارهم إلى النظر في آياته التكوينية المشهودة المرئية في العوالم الآفاقية المحيطة في أنفسهم، بحيث لا يُبقي ذلك شَكّاً ولا ريباً لعاقل، قال الله تعالى: ﴿ أَفِي الله شَكٌّ فَاطِرِ السمواتِ والأَرْضِ ﴾.

كما دعاهم سبحانه إلى النظر في آياته التدوينية المتلوة؛ فإذا أعرض هذا العاقل، وتعامَىٰ عن تلك الآيات، وأبى إلاّ المحاجَّة والجدل في المناظرة.

فقد رسم القرآن الكريم للمحاجة والمجادلة مع المنكرين لله تعالى وجوده ووحدانيته طريقتين:

الطريقة الأولى:

هي أنه سبحانه يأتي بالأدلة النفسية والآفاقية والمتنوعة الدالة على وجوده ووحدانيته، ثم يُطالب الخصم المنكر للوحدانية بالدليل على تعدد الآلهة وإثبات أن معه ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً... إلخ؛ ثم يعلن سبحانه عجز المنكرين عن الإتيان بدليل برهاني يثبت التعدد:

قال الله تعالى: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَماواتِ والأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أإلَه مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُوْنَ. أَمَّنْ جَعَلَ الأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلاَلَهَا أَنْهاراً وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ البَحْرَيْنِ حَاجِزاً أإلَه مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ.أَمَّنْ يُجِيْبُ المُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوْءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الأَرْضِ أإلَه مَعَ الله قَلِيْلاً مَا تَذَكَّرُون. أَمَّنْ يَهدِيْكُم فِي ظُلُمَاتِ البَرِّ والبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرَاً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أإلَه مَعَ الله تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ. أَمَّنْ يَبْدَؤُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيْدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ أإلَهَ مَعَ الله قُلْ: هَاتُوا بُرهانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِين ﴾.

والمعنى أَنَّ هذه براهين قاطعة تَدُلُّ على وجوده سبحانه

ووحدانيته، فإن أبيتم فهاتوا برهانكم على دعواكم تعطيل العالم عن صانعه، أو ادعيتم تعدد الآلهة.

ثم يُسجِّل سبحانه عجزهم عن إتيانهم بدليل صحة التعدد في الآلهة، فيقول سبحانه: ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهاً آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُه عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّه لا يُفْلِح الكافرون ﴾.

والمعنى أنَّ مَنْ زعم أنَّ مع الله إلَهاً آخر فليتقدم ببرهانه على صحة دعواه، وأنَّى له ذلك فإنه لا دليل على ذلك ولا برهان.

وإيضاح ذلك أن يقال لمنكري صانع العالم وخالقه:

إنّ هذا العالم الذي تشهدونه بأعينكم لم يكن من ذي قبل ثم كان، أي: لم يكن موجوداً بل معدوماً ثم وُجد فمن الذي أوجده؟.

فهذا الإنسان الذي تراه لم يكن ثم كان، وهذا الحيوان، وهذا الشجر، وهذه الطيور، وهكذا العالم كله لم يكن ثم كان، فمن الذي أوجده بعد أن كان معدوماً؟.

فإن قيل: إن الإنسان هو خلق نفسه.

قلنا له: إنَّ الإنسان كان قبل وجوده معدوماً، فكيف يتصور لدى العقل أن يُوجد نفسه والحال هو معدوم لا وجود له...

على أنه لو كان الإنسان هو أوجد نفسه لكان يوجد نفسه كما يُحِبُّ ويرغب من غاية الجمال والكمال، وسعة المال إلى غير ذلك، في حين أنَّه ما يستطيع ذلك كله.

وإن قيل: إنَّ أباه أوجده.

قلنا: إنَّ أباه هو مثله فكيف يستطيع الأب أن يوجد ابنه في حين أنه كان عاجزاً عن إيجاد نفسه.

على أن الأب قد يرغب بالأولاد فلا يأتيه، وقد يرغب في الذكور

فتأتيه الإناث ـ إذاً لا اختيار له، ولا قدرة له، في تخليقه وإيجاده.

وإن قيل: إن الإنسان والحيوان وكل شيءٍ في الأكوان وُجِدَ بلا موجد ـ بل بطبيعته وحاله.

قلنا: إن هذا الإنسان وسائر الأكوان كانت قبل وجودها في حال العدم، وطبيعته العدم، فما الذي طرأ على طبيعة عَدمِهِ وحال عدمه حتى أعطاها طبيعة الوجود؟.

فإن العوالم الإنسانية والحيوانية والنباتية والجمادية وما وراء ذلك كلها كانت عدماً، ثم انتقلت إلى عالم الوجُود فمن الناقل لها، ومن الذي حركها من العدم إلى الوجود، ومن الذي طَوَّرها من العدم إلى طور الوجود؟ فإن هذا الانتقال من حال العدم إلى الوجود أمر كبير لا بدَّ لها من قدرة ناقل يَنْقُلها، ومحرِّك يحركها، وموجد يوجدها، فإن العدم هو عدم لا يعطي وجوداً، بل الوجود والعدم نَقِيْضان لا يجتمعان، ولا يَنتفيان، فمن باب أولى لا يتوالدان.

فالوجود لا يلد عدماً والعدم لا يلد وجوداً، إذاً لا بد من موجد آخر.

فالمصنوع لا بُدَّ له من صانع، والمتحرك لا بُدَّ له من محرك، والمنتقل لا بد له من ناقل، والمخلوق لا بد له من خالق والمفعُول لا بُدَّ له مِن فاعِلٍ وهَلُمَّ جَرّاً.

هذه أمور بديهية مشهودة، وإلى هذا كله يرشد الله تعالى العقلاء فيقول: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخَالِقُون ﴾ ـ كما سيتضح لك قريباً إن شاء الله تعالى.

ويقال ثانياً لأدعياء تعدد الآلهة:

إنَّ الإلٰه الواحد لا بُدَّ منه، فإنَّ هذه المصنوعات والمخلوقات تدل

على أن لها خالقاً، وهذا الخالق لا بد وأن تكون قدرته لا نهاية لها، وكذا علمه وحكمته وإرادته، وجميع صفاته كلها أزلية أبدية، قديمة باقية، ملازمة لذاته القديمة الباقية.

فنحن وأنتم ـ القائلون بتعدد الآلهة ـ متفقون على وجود الإله الواحد، إذاً فما الدليل العقلي على أنَّ معه ثانياً كما تزعمون، وما وجه الحاجة إلى الشريك، في حين أنه سبحانه كامل القدرة وسائر الصفات، وما هو وجه الحصر العقلي في أن معه ثانياً وليس هو بواحد، ولا بثلاثة، وإن قلتم ثلاثة فما وجه الحصر العقلي في الثلاثة وليسوا أربعة، وإن ادعيتم أن الآلهة أربعة فَلِمَ لَمْ يكونوا خمسة، ولا أكثر ولا أقل، ما هو وجه الحصر العقلي في ذلك كله؟، فالواحد لا بد منه، لأنه لا بُدَّ للمصنوع من صانع، وللأثر من مؤثر، وللمتحرك من محرك، وللمبنى من بانٍ، وأما الزيادة على الإله الواحد فلا دليل عليه ولا برهان، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهاً آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ ﴾.

فلا تجحد أيها العاقل، ولا تستر وجه الحق بالباطل فتكون كافراً ـ أي: ساتراً لنور الحق بعدما اتضح، ولذا قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهاً آخر لا بُرْهَانَ لَهُ به فإنما حسابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الكافرون ﴾، لأنهم عرفوا الحق ولم يعترفوا به، بل ستروه وجحدوه، فَحَقَّتْ كلمة العذاب على الكافرين.

الطريقة الثانية:

هي إقامة البرهان على إبطال ما يدعيه الخصم المعارض للحق:

قال الله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ العَرْشِ عَمَّا يَصِفُون ﴾.

ففي هذه الآية الكريمة البرهان القطعي الذي يُبطل القول بتعدد

الآلهة، ويثبت وجوب وجود الإله الحق ووحدته.

وبيان ذلك أن يقال: لو كان هناك ربَّان أو أكثر: فإما أن يكون اختلافهما واجباً، أو يكون اتفاقهما واجباً، أو يكون اختلافهما واتفاقهما جائزين ـ هذه هي الوجوه التي يمكن أن يفترضها العقل لدى السبر والتقسيم:

فإن كان اختلافهما واجباً: بأن يريد أحدهما إيجاد شيءٍ، ويريد الآخر إعدامه، فإما أن يَغْلِب أحدهما الآخر، فلا شَكَّ أن الغالب هو الربُّ الإله الحق، والآخر ليس بإله حق لعجزه.

وإما أن يغلب كل واحد منهما الآخر؛ فكلاهما ليس برب حَقٍّ لعجزهما معاً عن الإيجاد والإعدام، ويلزم على ذلك أيضاً ارتفاع النقيضين وهما: الوجود والعدم، وارتفاع النقيضين مستحيل كاجتماعهما.

وذلك أن النقيضين هما المتقابلان اللذان لا يجتمعان في الشيء الواحد ولا يفارقانه، كالوجود والعدم، والظلمة والنور، والحركة والسكون، ونحو ذلك.

وأما الضدان فهما المتقابلان اللذان لا يجتمعان في شيء واحد وقد يفارقانه: كالبياض والسواد.

وإما أنْ لا يغلب كل واحد منهما الآخر، فكلاهما ليس برب حق أيضاً؛ لعجز كل واحد منهما عن أن يغلب الآخر، ويلزم من هذه الصورة اجتماع النقيضين، وهذا مستحيل أيضاً ـ هذه صور اختلافهما وكلها مستحيلة.

وأما إن كان اتفاقهما واجباً ـ أي: أمراً لازماً في كل ما يَفْعَلانه، وفي كل ما يريدانه، فيلزم منه حينئذٍ أن يكون كل واحد منهما لا يمكنه أن يفعل فعلاً ـ أيَّ فعل كان، ولا يمكنه أن يريد شيئاً أيَّ شيءٍ كان

حتى يُوافقه الآخر على فعل ما يفعله، أو يوافقه على إرادة ما بريده، حتى أنه لو لم يوافق أحدهما الآخر على فعل ما يفعله، أو إرادة ما يريده، لما أمكن الآخر أن يفعل شيئاً أصلاً، ولا أن يريد شيئاً أصلاً ـ وعلى هذا فيلزم حينئذٍ عجز كل واحد منهما معاً في كل ما يفعلانه أو يريدانه.

وذلك لأنَّه حينئذٍ لا يتمكن هذا من فعل ما يفعله، أو إرادة ما يريده حتى يوافقه الآخر على فعله وإرادته، وهذا أيضاً لا يتمكن من فعل ما يفعله، أو إرادة ما يريده حتى يوافقه الآخر على فعله وإرادته، فيكون حينئذٍ هذا عاجزاً بنفسه عن فعل ما يفعله وإرادة ما يريده حتى يجعله الآخر باتفاقه معه قادراً؛ أو بالعكس ـ أي: ويكون هذا أيضاً عاجزاً بنفسه عن فعل ما يريده حتى يجعله الآخر باتفاقه معه قادراً، فلا يكون واحد منهما قادراً على فعل ما يريده إلّا بأن يجعله الآخر قادراً على ذلك، حتى لو طلب العبد حاجته من أحد الربين لم يقدر الآخر على قضاء حاجته إلّا بأن يأذن له الرب الآخر، ويعاونه ويجعله بإعانته واتفاقه معه قادراً؛ أو بالعكس.

بل نقول: إن نفس الموافقة ونفس الإرادة فعل من جملة الأفعال، وقد فرضنا أن كل واحدٍ من الربين لا يمكنه أن يفعل فعلاً حتى يوافقه الآخر؛ وعلى هذا فلا يمكن هذا أن يوافق الآخر على فعل الموافقة حتى يوافقه الآخر على فعل الموافقة وبالعكس ـ أي: لا يمكن هذا أن يوافق الآخر على فعل الموافقة حتى يوافقه الآخر على فعل الموافقة، وهذه الموافقة أيضاً لا يمكن أن يفعلها هذا حتى يوافقه الآخر على فعلها وبالعكس.

وهكذا فيلزم عليه أن لا يكون هذا رباً إلّا بشرط أن يجعله الآخر بموافقته رباً، والآخر أيضاً لا يقدر أن يجعله رباً إلّا بشرط أن يجعله الآخر رباً وهكذا يدور الأمر وهذا يسمى عند العلماء: بالدور القبلي،

وهو باطل ـ يستحيل بإجماع أهل الأرض والسماء.

وهكذا يدور الأمر فيكون كل واحد منهما محتاجاً إلى الآخر حتى يجعله رباً، فالاستحالة هنا من جهتين: من جهة أن هذا دور قبلي، ومن جهة أن من عجز أن يجعل نفسه رباً فكيف يقدر أن يجعل غيره رباً، فلا يصير هذا رباً، ولا يصير هذا رباً، وعلى هذا التقدير الباطل فلا يكون هناك لا رب واحد ولا ربان، وإذا لم يكن هناك لا رب ولا ربان فلا توجد السماوات ولا الأرض لفقد الرب فهو كما قال تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدتا ﴾ أي: لم توجدا.

لا يقال قد يتعاون الرجلان على حمل شيءٍ ثقيل مثلاً فكيف يكون تعاون الربين مستحيلاً؟.

لأنا نقول: هذا قياس مع الفارق فرقاناً فاحشاً بعيداً أبعد ما بين الوجود والعدم، وأين الربين من المخلوقين؟!.

فإن الرجلين المتعاونين مخلوقان ليس وجودهما من ذاتهما، ولا قدرتهما من ذاتهما، ولا إرادتهما من أنفسهما ـ بل لهما رب خالق، وهو الذي يجعلهما يتعاونان بإلْهامه إياهما، وتزيينه لهما، وبتحريكه لهما، وإقدارهما على المعاونة، فرجعت اثنتاهما إلى وحدة ربهما الذي خلقهما وجعلهما يتعاونان، فكان الرجلان المتعاونان بمنزلة اليدين المتعاونتين على حمل شيء، فكما أن صاحب اليدين هو الذي يجعلهما بحسب ظاهر الأمر يتعاونان، ومرجع اليدين له، فكذلك ـ بلا تشبيه ـ مرجع الرجلين المتعاونين لله الواحد ربهما، فهذان الربان إن لم يكن لهما رب يجعلهما أرباباً فليسا بربين كما قررناه.

وإن كان لهما رب يرجعان إليه كان هو الرب الحق وحده دونهما لأنَّ مَنْ يحتاج إلى غيره حتى يجعله رباً فهو ليس برب حق بل كذاب، فالرب يجب أن يكون فعَّالاً لما يريد بنفسه بلا معاون، قادراً على ما

يشاء بذاته بلا مشارك كما قال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيْد إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيْدُ. وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ، ذُو العَرْشِ المَجِيْدُ. فَعَّالٌ لِمَا يُرِيْدُ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّك فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ ما اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ الله يَفْعل مَا يُرِيْد﴾ هذا كله إذا كان اتفاقهما واجباً لا جائزاً.

فإن كان اتفاقهما أمراً جائزاً أي: يجوز اتفاقهما واختلافهما، فلا بد حينئذٍ من مرجح يرجح أحد الجائزين على الآخر، فلا بد من حدوث أمر يقتضي اختلافهما تارة فينجران من أجله على الاختلاف، أو حدوث أمر آخر يقتضي اتفاقهما تارة أخرى فينجران من أجله على الاتفاق ـ كما يقع ذلك لملوك أهل الأرض: تارة تتفق، وتارة تختلف: لأمور يحدثها ويجددها رب العالمين، مالك الملك، يجرهم بسببها على الاتفاق أو على الاختلاف ـ فيقتتلون أو يتفقون: ﴿وَلَوْ شَاء الله ما اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعل ما يُرِيد﴾.

فنقول: إن الأمر الذي انجر الربان من أجله على الاختلاف لا شك هو حادث، وكذا الأمر الذي انجر الربان من أجله على الاتفاق هو حادث، فلا بد لهما من محدث، لما تقرر أن كل حادث لا بد له من محدث، فلا بُدَّ لهذين الأمرين من رب خالق يحدثهما.

فخالق هذين الأمرين للذين انجر الربان من أجلهما على الاختلاف تارة أو على الاتفاق تارة: هو الذي إن شاء ساق الربين بأسباب يحدثها ويخلقها إلى الاختلاف، أو ساقهما بأسباب إلى الاتفاق، فهذا الذي إن شاء ساقهما إلى الاختلاف تارة، أو إلى الاتفاق تارة هو الرب الحقيقي لا هذين المجبورين المقهورين تحت رب آخر ـ فرجعت الكثرة إلى وحدة هذا الرب.

وبالجملة فهذا أي: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا الله

لَفَسدتا ﴾، برهان تام عقلي قطعي على توحيد الله في ربوبيته وألوهيته، خلافاً لبعض علماء الكلام من المتأخرين فإنه زعم أنه برهان إقناعي لا يكون حجة إلّا على عوام الناس لا على الخواص؛ وهو خطأ فاحش.

وفي هذه الآية قياس استثنائي ترتيبه هكذا: لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا، لكنهما لم تفسدا، فليس فيهما آلهة إلّا الله.

ومن هنا يعلم العاقل أنَّ القرآن الكريم جاء بالبراهين القاطعة، والحجج الساطعة، الدالة على وجود الله تعالى ووحدانيته، والدالة على حَقِيَّة قضايا الإيمان؛ كما سيتضح جميع ذلك في كتاب: (هَدْي القرآن الكريم) إن شاء الله تعالى.

اشتمال لا إله إلّا الله على أصول الإيمان بالله تعالى

اعلم أن جميع أصول الإيمان بالله تعالى، هي داخلة ومجملة في كلمة لا إله إلّا الله، وأنَّ أهم تلك الأصول هي خمسة:

الأصل الأول: الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى هو حَقٌّ -أي: واجب الوجود، قال تعالى: ﴿ وَتَرى الأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْها الماءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيْج. ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هو الحق وَأَنَّهُ يُحْيِي المَوتَى وأَنَّه عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير ﴾، وقال تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ الحَقُّ فَمَاذَا بعد الحَقِّ إلَّا الضَلال ﴾.

وفي هذا الاعتقاد براءة من التعطيل والإلحاد الذي هو إنكار خالق الخليقة، وصانع العالم، وطابع الطبيعة.

الأصل الثاني: الاعتقاد بأن الله تعالى هو: واحد لا شريك له، قال تعالى: ﴿ وَإِلَهُكُم إِله وَاحِدٌ لا إِلَه إلَّا هُوَ الرَحمن الرحيم ﴾، وقال تعالى: ﴿ قُلْ: هُوَ الله أحد ﴾.

وفي ذلك براءة من الشرك بأنواعه.

قال تعالى: ﴿ وقُلِ الحَمْدَ للَّهِ الذِيْ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيْكٌ في المُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ من الذُّلِّ وكبِّره تَكْبِيراً ﴾.

الأصل الثالث: الاعتقاد بأنه سبحانه متصف بالكمالات المطلقة، ومنَزَّهٌ عن النقائص والآفات.

الأصل الرابع: الاعتقاد بأنه لا مشابهة بينه وبين المخلوقات، قال تعالى: ﴿ لَيْس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيْع البصير ﴾، وقال تعالى: ﴿ ولم يكُنْ له كُفُواً أحد ﴾ ـ أي: لا شبيه له ولا عديل، ولا مثيل، ولا بديل، وليس بجَوهر ولا عرض سبحانه وتعالى.

الأصل الخامس: الاعتقاد بأن جميع ما سواه سبحانه إنما أوجده الله تعالى بقدرته واختياره ومشيئته وإرادته، فليست القضية أن الخالق والمخلوقات من باب العلة الموجبة بالذات، ولا بالمعلول الموجود بموجب العِلَّة، قال تعالى: ﴿ إِنَّما قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون ﴾.

والاعتقاد بأنه سبحانه هو وحده المؤثر الفعّال، والمدبِّر للأمور، والمتصرف فيها، فله التدبير المطلق، وما لغيره شركة معه في التدبير والتصرف والتأثير: لا الملائكة، ولا الكواكب، وإنما هي مسخرات بأمره، فهو الفعّال لما يريد، والكل له عبيد.

قال تعالى: ﴿ ومَنْ يُدَبِّرُ الأَمْر فسيقولون: الله ﴾ وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلى العَرْشِ يُدَبِّر الأَمْرَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ يُدَبِّر الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأَرْض ﴾.

وأما قوله: ﴿ فالمُدَبِّرات أَمْراً ﴾ فَهُم الملائكة عليهم السلام الموكلون من جناب الله تعالى في تدبير الأمور بإذن الله تعالى وأمره لهم بذلك على الوجه الذي هو دَبَّرهُ سبحانه وأراده.

وإليك الدليل المفصل على كل أصل من هذه الأصول الخمسة:

أما الدليل على أنه حق واجب الوجود: فذلك ما بَيّنه الله تعالى في قوله: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخَالِقُون ﴾.

فهذا الإنسان وهذه العوالم لم تكن قبل ثم كانت فمن الذي كوَّنَها؟.

فإن قلت: ليس ثمة خالق أصلاً.

قلنا: هي كانت عدماً، والعدم هو عدم ـ لا يعطي الوجود، فمن أين لها الوجود؟.

فإن قلت: هي خلقت نفسها.

قلنا: إنها لم تكن قبل خلقها شيئاً موجوداً؛ بل كانت عدماً، فكيف وهي معدومة تعطي نفسها الوجود؟ وإلى هذا يشير قوله تعالى في إثبات وجود واجب الوجود الحق: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخالقون ﴾، يعني: أنهم شيء موجود، فلا بد أن الذي أوجدهم له وجود، ولا يجوز أن يكونوا هم الخالقين، لأنهم لا وجود لهم، بل كانوا عدماً، ولا جائز أنَّ مخلوقاً آخر خلقهم، فإن الذي خلقهم تعدَّت قدرته إلى غيره فأوجده، وهذا يلزم أنه: غير محتاج إلى خالق يخلقه، فإن الذي يخلق غيره هو غير محتاج إلى من يخلقه.

ثم إنَّ هذا الغير إنْ كان أباه فإنه لا علم عنده بما يولد له، بل لا يعلم سيولد له ولد أَمْ لا، كما أنه لا قدرة له على خلق ولده، بدليل أن هناك كثيراً ممن يريد الولد وليس هو بوالد، إذاً لا بد أن ينتهي الأمر إلى من هو واجب الوجود، الذي هو خالق غير مخلوق، ألا وهو: الله الحق المبين.

وهكذا يحتج سبحانه على وجوب وجوده بخالقيته، قال تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ على الإِنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شيْئاً مَذْكُوراً ﴾ أي: قد

أتى حين من الدهر ما كان شيئاً يذكر ثم كان، فليفكر: مَن حَرَّكه من العدم إلى الوجود، قال تعالى: ﴿ إِنَا خَلَقْنا الإنسان من نطفة أمشاج نَبْتَلِيْهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيْعاً بَصِيراً ﴾.

وهكذا يذكر الله تعالى آيات التخليق، فيقول سبحانه: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السموات والأرض... ﴾ الآية.

فعالم الطبيعة، وعالم الفليقة، وعالم الخليقة، كلها مخلوقة لله تعالى، فهو طابع الطبيعة، وفالق الفليقة، وخالق الخليقة ﴿ ذَلِكِمُ اللَّهُ رَبُّكُم خَالِقُ كُلِّ شَيْء لاَ إِلَه إِلاَّ هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُون ﴾.

وأما الدليل على أنه سبحانه واحد: فإن الواحد لا بُدَّ منه في إيجاد الموجودات كما تقدم، فمن ادعى أنه معه إلهاً ثانياً، أو ثالثاً، أو رابعاً، فليأت ببرهان على ذلك، وأنه لا بد من ثانٍ أو ثالثٍ ـ وليس هناك برهان، إذ لا حاجة إلى وجود الثاني والثالث، لأن الواحد الواجب وهو الله تعالى: علمه لا يتناهى، وقدرته لا تتناهى، فما الحاجة إلى وجود الثاني أو الثالث، ثم ما هو وجه الحصر العقلي بأن معه ثانياً أو ثالثاً وليس معه ثلاثمائة، نعم لا دليل على ذلك، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْد ربه... ﴾ الآية، وهناك الدليل الإيجابي على وحدانيته تعالى تقدم مفصلاً.

وأما الدليل على أنه سبحانه متصف بالكمال المطلق ومنزه عن النقائص: فقد قال سبحانه: ﴿ وللَّهِ الأَسْمَاءُ الحُسنى فادْعُوهُ بِها ﴾، وقال: ﴿ الله لاَ إِلَه إِلاَّ هُوَ لَهُ الأَسْمَاءُ الحسنى ﴾، والحسنى تأنيث: الأحسن ـ أفعل تفضيل ـ والمراد أنها أحسن الأسماء وأجَلُّها لدلالتها على أشرف المعاني وأحسنها.

وأما الدليل على أنه لا يشبه المخلوقات: فهو أن المخلوق حادث بعد عدم، وأما الخالق فهو قديم لا أوَّل لوجوده، فكيف يتصور في

العقل أن تقع المشابهة بين قديم وحادث، فإن ذلك مستحيل؛ كاستحالة المشابهة بين المتناقضين، بل هو أشد استحالة، فلو وقعت المشابهة لأدّى ذلك إلى حدوث القديم في وجه المشابهة، أو قدم الحادث وذلك مستحيل، فإن القديم قديم، والحادث حادث، فهما نقيضان لا يجتمعان في شيء موجود، ولا يرتفعان عنه، فالموجود إما قديم وإما حادث، وليس هناك قديم لا أول له إلاّ الله تعالى، لما ثبت في الأدلة القطعية.

وأما الدليل على أنه سبحانه فَعَّال بإرادته ومشيئته كما قال سبحانه: ﴿ فَعَّالٌ لما يريد ﴾.

فإنه لَوْ لَمْ يكن فَعَّالاً وخَلَّاقاً بإرادته لكان مُجْبَراً أو مكرهاً على ذلك، وحينئذٍ يقال: مَنِ المكرِه والمجبر له على أفعاله؟، أهو إلٰه آخر أقدر منه وأقوى؟ أم هناك قوةٌ فوق قوته؟، وتلك القوة ما هي؟ ومَنْ أوجدها؟ ـ وقد تقدم الدليل على بطلان تعدد الآلهة والأرباب.

وأما الدليل على أنه سبحانه المدّبِّر المطلق، والمتصرِّف في العالم وحده؛ فقد قال تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ الخَلْقُ والأَمْر ﴾، وقال سبحانه: ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْر كُلُّه ﴾، وقال: ﴿ وَمَنْ يدبِّرُ الأمر ﴾، أي: لا أحد غيره.

ولا يتصور في العقل أن يشاركه في تدبيره المطلق غيره، لأن ذلك الشريك إما هو إلٰه مثله ـ وذا مستحيل كما تقدم في بطلان التعدد، وإما هو مخلوق فهذا المخلوق هو محتاج إلى أن يُدَبِّر الله أموره، لأن المخلوق لا يستطيع أن يدبِّر أموره تدبيراً مطلقاً، لأنَّه لا يعلم الغيب الذي مضى عليه، ولا الغيب الذي يأتي عليه حتى يدبِّر لتلك الأمور المغيبة عنه ما تتطلبه وتستلزمه، وإنما يعلم أن يتصرف ويدبّر بعض أموره التي دَبَّرها الله تعالى له، وأعدَّها وأبرزها له، وعرفه بما تتطلبه

تلك الأمور وتستلزمه: من أسباب معاشية وحيوية، ودنيوية وأخروية، أو جسمية، أو معنوية... إلخ.

فالله تعالى نصب لعباده أسباباً، وأمر عباده بتعاطيها، ولكنه هو المؤثِّر الفعَّال بالأسباب، وهو الخالق لتأثيرها، فالأسباب حُجَّابٌ بين يَدَيْ رَبِّ الأرباب، إن شاء أعملها وإن شاء أهملها وعَطَّلها، فلا تأثير لها إلّا بخلقه وقدرته سبحانه.

فهو سبحانه الذي يُحيي بالهواء، ويُقِيْتُ بالطعام والغِذاء، ويروي بالماء، وهو الذي يشفي من أراد شفاءه بالدواء.

وهو الذي يُحرق بالنار، ويجعل الصلابة بالحديد، ولو أراد لسلب من النار إحراقها فجعلها برداً وسلاماً ـ كما جعلها على الخليل عليه السلام.

وكما يجعل نار جهنم على المؤمنين حين يمرون على الصراط ويرونها ـ يجعلها عليهم برداً وسلاماً، كما جاء في الحديث عنه صلّى الله عليه وسلم.

ولو شاء الله لَألَان الحديد وجعله كالعجين وسلبه الصَّلَابة والقوة، قال تعالى لداود عليه السلام: ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الحدِيد ﴾ فهو بين يدي داود كالعجين اللَّيِّن.

ولو شاء الله لم يَرْوِ الشارب بالماء، ولم يُغَذِّ الآكل بالطعام، فهو الفَعَّال المؤثِّر وحده سبحانه ولا شريك له في ذلك، لأن التأثير الذاتي، والفعَّالية المطلقة؛ ذلك يتطلب علماً محيطاً، وقدرة لا تتناهى ـ وهذا لله وحده سبحانه وتعالى.

فالله تعالى الذي أحاط بكل شيء علماً، ربط الأسباب بالمسَبَّبات، وبقدرته على كل شيءٍ جعل التأثير في المؤثرات، فالتسبيب بعلمه، والتأثير بقدرته، وأمر عباده أن يتعرفوا إلى خصائص

تلك الأسباب، وما يترتب عليها من مُسَبَّبَات وتأثيرات، وأمرهم أن يتعاطوها على الوجه الذي شرعه الله تعالى لهم، لتعود عليهم بالمنافع والفوائد والمصالح في الدنيا والآخرة، ونهى عباده أن يَعْتَدوا حدود شريعة الله تعالى، لئلا يقعوا في المهالك والمفاسد والمضار، فإن الشارع وهو الله رب العالمين، العليم الحكيم، الخبير البصير بعباده، الرؤوف الرحيم بهم، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بالنَّاسِ لَرَؤُوْفٌ رَحِيْم ﴾.

فحدود أوامره سبحانه، نهى عباده أن يعتدوها بالغُلوِّ والإفراط قال تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُوْدُ الله فَلاَ تَعْتَدُوْها ﴾.

ومناهيه،نهى سبحانه عباده أن يقربوها فيقعوا في المهلكة والتفريط قال تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُوْدُ الله فَلاَ تَقْرَبُوها ﴾.

فالشريعة هي الوسط الجامع لكمال الطرفين ـ لا إفراط فيها ولا تفريط.

الشهادة بأن سيدنا محمداً رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم تتطلب أموراً إيمانية متعددة

إن الشهادة بأن محمداً رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم تتطلب قضايا إيمانية يجب الاعتقاد بها قطعاً ـ وهي كثيرة نذكر منها خمسة مشهورة يجب معرفتها واعتقادها قطعاً:

الأولى: الاعتقاد الجازم بأن رسالته صلّى الله عليه وسلم هي عامَّة لجميع الثقلين: الإنس والجن على مختلف أنواع الأمم: العرب والعجم ـ قال تعالى: ﴿ وما أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كافَّة لِلنَّاسِ بَشِيْراً وَنَذيراً ﴾، وقال تعالى: ﴿ قُل: يَا أَيُّها النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيْعاً ﴾.

الثانية: الاعتقاد الجازم بأن الله تعالى ختم به النبوات والرسالات الإلهية؛ فلا نبيَّ ولا رسول بعده ـ قال تعالى: ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَبِيِّيْنَ ﴾.